منظمة التعاون الإسلامي

كلمة

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين

أمام

الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك، 27 سبتمبر 2019

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

سعادة السيدة روزماري دي كارلو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أخاطب هذا الاجتماع السنوي التنسيقي لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأن أرحب بسعادة السيدة روزماري دي كارلو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية.

إن اجتماع اليوم حلقة متواصلة لاجتماعاتنا الدورية السابقة، التي تهدف إلى المزيد من تنسيق المواقف، خاصةً بشأن القضايا المدرجة على أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، والدفاع عن أمتنا طبقًا لما ينص عليه ميثاق المنظمة وانسجامًا مع المبادئ العامة التي التزمنا بتنفيذها، والقرارات التي اعتمدها مجلسكم الموقر، والذي كان آخر اجتماع له في أبو ظبي في مارس عام 2019.

أود أن أشيد بجهود المملكة العربية السعودية بتوجيهات ورعاية كريمة من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حفظه الله، لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للقمة الإسلامية في مكة المكرمة شهر مايو 2019. وأجدد لحكومة المملكة العربية السعودية، دولة المقر، صادق العرفان والامتنان للدعم السخي الذي ما فتئت تقدمه للمنظمة ولما توفره لها من تسهيلات مكنتها من القيام بالمهام المنوطة بها.

ويطيب لي أن أغتنم هذه المناسبة لأجدد فائق الشكر والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة على الجهود التي بذلتها لإنجاح ذلك الاجتماع والذي تُوّج باعتماد قرارات ومبادرات مهمة.

أشكر سعادة السيدة روزماري دي كارلو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية لحضورها معنا، والذي يندرج في إطار الاهتمام المشترك والتشاور حول العديد من المسائل التي تخص العالم الإسلامي والتي تحظى أيضًا باهتمام المجموعة الدولية. وأغتنم هذه المناسبة لأثمن التعاون المثمر القائم بين منظمة التعاون الاسلامي ومنظمة الأمم المتحدة الذي من شأنه تعزيز مساهمة منظمة التعاون الإسلامي في خدمة القضايا التي تتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين من دول ومنظمات إقليمية ودولية.

وفي سياق متصل، تسعى الأمانة العامة إلى إجراء سلسلة من المشاورات الثنائية مع المنظمات الإقليمية والدول غير الأعضاء التي لها دور فاعل في المجموعة الدولية، ومن شأن هذا التعاون أن يعزز مساهمة منظمة التعاون الإسلامي في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك ودعم مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يتزامن اجتماعنا اليوم مع احتفال منظمتنا بالذكرى الخمسين لإنشائها، وهي مناسبة نستذكر من خلالها الأهداف والمبادئ التي تأسست من أجلها. ووفقا لقراركم المتخذ في اجتماعكم الموقر في الدورة السادسة والأربعين بمدينة أبوظبي، فإن الاحتفال بهذه المناسبة سوف ينطلق من دولة المقر، وقد تلقت الأمانة العامة دعما ماليا سخيا من دولة المقر خصص للاحتفال بهذه المناسبة. لقد حققت منظمتنا العديد من الإنجازات خلال العقود الخمسة

الماضية، لكنها اليوم مدعوة إلى التكيُّف مع المتغيرات على الساحة الدولية ورفع التحديات التي تعترض العالم الاسلامي. ويتطلب ذلك مزيدًا من التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، ومواصلة عملية الإصلاح داخل المنظمة، والتقدم في تنفيذ برنامج العمل العشري حتى 2025.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات، آفتا الإرهاب والتطرف، اللتان ما زالتا تتربصان بالأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، ولا أدلّ على ذلك من العمليات الإرهابية التي شهدتها دول المنطقة مؤخرًا.

فلقد شهدت المملكة العربية السعودية اعتداءً إرهابيًا آثمًا على معملين تابعين لشركة أرامكو مستهدفًا إمدادات الطاقة العالمية والاقتصاد العالمي، ولا يخفى على الجميع بأن المساس بأمن المملكة العربية السعودية، باعتبارها دولة عضو في المنظمة، ومقرًا لها، إنما هو مساس بأمن العالم الإسلامي بأسره وتماسكه، ويُعرِّض الاقتصاد العالمي برُمته للخطر. وانتهز هذه الفرصة لأجدد تضامن المنظمة التام مع المملكة في كل ما تتخذه من إجراءات للدفاع عن أمنها واستقرارها اتساقًا مع ميثاقي منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.

وفي سياق متصل، أبرزت الجريمة الإرهابية التي استهدفت هذه السنة مسجدين بنيوزيلندا وكذلك الاعتداءات على عدد من الكنائس بسريلانكا خطر التطرف العنيف وارتباطه بالإرهاب. وأكدت هذه الأحداث أن الإرهاب ليس له دين أو جنسية أو عرق، ما يقتضي تكثيف التعاون مع المجموعة الدولية لمكافحته، ولبلورة معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة أبعاده الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والفكرية. وأود أن أذكر في هذا السياق بحرص منظمة التعاون الإسلامي المتواصل على التصدي للأفكار المغلوطة والمغرضة عن الإسلام من خلال مبادراتها في التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وكذلك سعيها إلى إشاعة قيم التسامح والاعتدال وتشجيع الحوار بين اتباع الثقافات والأديان من خلال مرصد الإسلاموفوبيا ومركز صوت الحكمة التابعين للمنظمة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

تواجه قضية فلسطين والقدس الشريف، وهي القضية المركزية لمنظمتنا، اليوم تحديات سياسية، واقتصادية، وإنسانية متفاقمة، وكما تعلمون، عقدت المنظمة في مقرها بجدة منذ أيامٍ قليلةٍ اجتماعًا استثنائيًا على مستوى مجلس وزراء الخارجية بطلب من المملكة العربية السعودية، بشأن إعلان رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي عزمه ضم أراضٍ من الضفة الغربية المحتلة، وأسفر الاجتماع عن اعتماد قرار يرفض هذا الإعلان، ويؤكد اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية.

إن الإجراءات أحادية الجانب التي تقوم بها اسرائيل، قوة الاحتلال، ومحاولاتها المستمرة لتغيير الهوية التاريخية، والجغرافية، والقانونية لفلسطين، وانتهاك الحقوق الفلسطينية المشروعة تُحتم علينا أن نجسد روح التضامن ووحدة الموقف في إطار العمل الإسلامي المشترك لدعم هذه القضية العادلة من خلال التصويت لصالح مشاريع القرارات الأممية بهدف تثبيت الحقوق الفلسطينية المشروعة والدفاع عنها، وإدانة سياسات الاحتلال الإسرائيلي ومواجهتها، واستنهاض مسؤولية المجتمع الدولي تجاه تحقيق العدالة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وفي السياق ذاته، نُجدد دعوتنا إلى أطراف المجتمع الدولي الفاعلة للانخراط في رعاية عملية سياسية متعددة الأطراف، وفق إطار زمني محدد، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس الشريف، استنادًا إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها، بما فيها قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

كما أود التأكيد أن التطورات الخطيرة المتعلقة بتدهور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتراكم العجز المالي في موازنتها يستدعي تنسيق الجهود وحشد الدعم

السياسي اللازم في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتجديد التفويض السياسي الممنوح للوكالة، إضافة إلى ضرورة تقديم دولنا الأعضاء للمزيد من المساهمات المالية باعتبار ذلك التزامًا سياسيًا وإنسانيًا بالغ الأهمية تجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

إلى جانب القضية الفلسطينية شهدت قضية جامو وكشمير مؤخرًا تطورات خطيرة نتيجة للقرار أحادي الجانب الذي اتخذته الهند في 5 أغسطس 2019 بإلغاء المادة الدستورية 370، ما يلغي الوضع الخاص لجامو وكشمير. وقد تزامن مع ذلك القرار انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان الكشميري. وأمام هذه التطورات، نؤكد على قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع المعترف به دوليًا لنزاع جامو وكشمير، ونُجدد تضامننا مع شعب جامو وكشمير، وندعو إلى استئناف الحوار بين باكستان والهند، كما ندعو الأمم المتحدة إلى التمسك بما صدر عنها من قرارات، ومن ذلك حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير.

أما بالنسبة لليمن، فإننا نرحب ونشيد بتبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 500 مليون دولار ضمن الاستجابة السريعة للوضع الإنساني في اليمن؛ ونقدر الجهود الحثيثة التي بذلتها المملكة العربية السعودية لعقد حوار بين الأطراف المعنية لمعالجة الوضع في أبين وعدن والحفاظ على وحدة اليمن. وتبرز تلك الأحداث أهمية التحرك سريعًا لاستئناف عملية السلام للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة اليمنية على أساس المرجعيات الثلاث المتفق عليها وقرار مجلس الأمن 2216. ونُجدد دعمنا لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لأمينها العام في اليمن ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقات ستوكهولم.

لقد تابعنا بانزعاج مؤخرًا تصاعد العنف والعمليات الإرهابية في أفغانستان في الوقت الذي تستعد فيه لإجراء انتخابات رئاسية. ومنظمة التعاون الإسلامي، التي ما فتئت تدعو إلى وضع حدّ للعنف، والسعي الحثيث

للحوار والمصالحة الوطنية من خلال عملية يملكها ويقودها الأفغان، ملتزمة بمواصلة جهودها للمساهمة في تعزيز أسس السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بليبيا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها. ومنظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بوحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها. ونؤكد مجدَّدًا أن الحلَّ السياسي هو الحل الوحيد للأزمة الليبية، اتساقا مع المرجعيات المتفق عليها.

وبخصوص مالي، ومنطقة الساحل، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد التزامها بمواصلة الجهود للمساهمة في تحقيق السلام الشامل، والأمن، والاستقرار، والإعمار في تلك المناطق بدعم من المؤسسات المالية الإسلامية.

وبالنسبة إلى الصومال، وتنفيذًا لقرار مجلسكم الموقر في دورته السادسة والأربعين بأبو ظبي، نظمت منظمة التعاون الاسلامي في 29 أبريل 2019 بمقديشو، بالتعاون مع جمهورية الصومال الفيدرالية، المؤتمر الدولي حول الأمن الفكري ومكافحة التطرف. كما وقعت في شهر يوليو الماضي اتفاقية مقر بعثة منظمة التعاون الإسلامي الإقليمية تنفيذًا لقرارات القمة الإسلامية ومجلس الوزراء ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بإقليم ناغورنو كاراباخ، تُجدد منظمة التعاون الإسلامي دعوتها للمجموعة الدولية إلى العمل من أجل وضع حد للاحتلال الأرميني وحل النزاع وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يحفظ لجمهورية أذربيجان سيادتها، وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها المعترف بها دوليًا.

وتتابع المنظمة بقلق بالغ أوضاع جماعات الروهينجيا في ميانمار واستمرار معاناتهم. وقد نوقشت تطورات هذه المسألة باستفاضة ومن جميع جوانبها خلال الاجتماعات المكثفة التي عقدت هنا في نيويورك بما فيها اجتماعي

فريق الاتصال والفريق مفتوح العضوية حول المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجيا حيث أكد المشاركون ضرورة تكثيف الجهود بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة لوضع نهاية لمأساة الروهينجيا والدفاع عن حقوقهم الأساسية.

وتحرص المنظمة كذلك على متابعة أوضاع الجماعات المسلمة في كل من الفليبين، وتايلاند، وسريلانكا، وغيرها من الدول وتسعى إلى مواصلة الحوار والتشاور مع حكومات تلك الدول من أجل مزيد تحسين أوضاع المسلمين بها وضمان ممارسة حقوقهم.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

رغم الأزمات التي تشهدها بعض الدول الأعضاء، نسجل بارتياح ما أحرزه عدد آخر منها من نجاح. فقد حقق الشعب السوداني يوم 17 أغسطس الماضي إنجازًا تاريخيًا بالتوقيع على الإعلان الدستوري لترتيبات الفترة الانتقالية تلاه تشكيل حكومة جديدة. وتجدد منظمة التعاون الإسلامي التي شاركت، ممثلة في شخص أمينها العام، في التوقيع على الإعلان الدستوري ضمن الشهود الدوليين، وقوفها إلى جانب السودان في هذه المرحلة الدقيقة لتحقيق تطلعات شعبه في الأمن، والسلام، والاستقرار، والتنمية.

أجدد في الختام الشكر لدولة النيجر على استضافتها للدورة القادمة لمجلسكم الموقر العام المقبل إن شاء الله في نيامي. وأؤكد استعداد الامانة العام التام للتنسيق معها من أجل المساهمة في إنجاح هذه الدورة.

طاب صباحكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته